

# النادر اللغوي في الأبنية الصرفية : مفهوم ووصف

نهاد فليح حسن

مدرس مساعد / قسم اللغة العربية

كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

المقدمة :

هذا البحث جزء من كتاب شارفت - ان شاء الله - على انجازه، كاملاً، وهو دراسة علمية موسعة للنادر اللغوي على وفق اعتبارات عديدة ثبتها في التمهيد .

- ١ -

تكتسب دراسة موضوع النواذر أهمية بالغة في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً من جوانب عديدة يكفيها ان نذكر منها :

أولاً - اهتمام العلماء انفسهم بالتصنيف في هذه الظاهرة اللغوية في وقت مبكر جداً، حيث جاء مصاحباً بواكير نشاط الحركة الفكرية، أوائل القرن الثاني للهجرة حين بدأ وضع التصانيف اللغوية بشكل ينم على خلفية علمية ناضجة أتت أكلها. وقد ظهرت بوادر هذا النشاط واسسه على يد الرعيل الأول من علمائنا - رحمهم الله - ولعل أول من صنف فيه، ابو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) والخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) وقطرب (ت ٢٠٦هـ) وغيرهم، ولم يكن علماء الكوفة أقل اهتماماً من معاصريهم في البصرة فأول مبادرة كانت من الكسائي (ت ١٨٩هـ)، وابي يحيى بن المبارك (ت ٢٠٢هـ) وابي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ)، والقراء (ت ٢٠٧هـ) وغيرهم .

ووضع فيه أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٦هـ) كتابه المعروف بـ (النواذر في اللغة)، وابن الأعرابي، محمد بن زياد (ت ٢٣١هـ) كتابه (النواذر)، وابو

مسجل الأعرابي، عبد الوهاب بن حريش (ت ٢٥٠هـ تقريباً) كتاب (النوادر) أيضاً (١) .

ثانياً - ان ظاهرة النادر في اللغة كما فيناها في مباحث القدماء ، قد ضمت مادة علمية غنية بموضوعاتها تشكل اساساً لأغلب الدراسات اللغوية، اذ يقف الباحث فيها على معالجات نحوية وصرفية وعروضية فضلاً عن تناولها الظواهر اللغوية ، المعروفة في العربية كالمشترك اللفظي والأضداد، والترادف ، والقلب، والأبدال، والمعرب وغيرها .

وسيكون من مهمات البحث كشف ماحوته مصادر اللغة من المعالجات الصرفية .

ثالثاً - حاول البحث الكشف عن بعض الظواهر اللهجية للغة العربية وهذه الظواهر - في رأينا - تدعم الدرس اللهجي عند العرب بشذرات من الخصائص اللغوية التي وقف عليها علماؤنا في سياق بحثهم النادر وتوسع دائرة هذه الدراسات المهمة في الوقت الحاضر .

رابعاً - اشكالية المصطلح اللغوي : اذ يمثل الوقوف عنده ، جانباً مهماً، يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة ، فلقد أنصرف مصطلح النادر في مباحث العلماء الى مصطلحات أخرى من نحو: ( الشاذ ) ، و(الساقط) ، و(خلاف الفصيح) ، و(ما غرب استعماله) ، و (ما قل في الاستعمال وكان معدوداً في باب) ، و(ما إنطبق عليه قانون قياس العربية) ، وتوسع مفهوم النادر عند بعضهم فجاء مرادفاً للضرورة الشعرية وغيرها من المفاهيم . وتحديد هذه المصطلحات وبيان مدى صلاحيتها وتطبيقاتها اللغوية يعد من مهمات الباحث في هذه الدراسة .

(١) لم تتحدد وفاة ، ابي مسجل الاعرابي بالضبط ، وتقدر بمنتصف القرن الثالث للهجرة ، لقد استعرضت في مقدمة الكتاب الحياة التاريخية لهذا التصنيف اللغوي ، انظر : الفهرست ابن النديم ٦٨ - ١٣٠ .

-٢-

وقد اتبعت فيه منهجاً وصفيّاً استقرائياً لقناعتي بأنه أكثر المناهج ملاءمة للبحث في مثل هذه الموضوعات ، وان لم يكن وصفيّاً خالصاً لأننا نحتاج الى بيان الأسباب والتحليل في بعض الحالات التي تتطلب الدقة المعيارية .

-٣-

ولاتصال الدراسة بأغلب ابواب الصرف المعروفة عند اللغويين قسمت البحث الى اربعة مباحث رئيسية: الأول لأبنية اسماء الذات الجوامد والثاني لأبنية الأفعال ، والثالث لأبنية المصادر ، والرابع لأبنية المشتقات ويشمل : اسم الفاعل اسم المفعول ، اسمي الزمان والمكان ، اسم الآلة ، اسم التفضيل . وصدورته بدراسة من اشكالية مصطلح (النادر) وفرز الخلط بينه وبين المصطلحات الأخرى ، واردفته بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها .

أمل ان يكون في دراستي هذه شيء من الجودة والطرافة وان تكون في هذه الدراسة اضافة جديدة صغيرة الى صرح علم الصرف الكبير .

التمهيد  
مركز تحقيقات كميونر علوم ردي  
النادر : اشكالية المصطلح

وصف علماء اللغة الألفاظ اللغوية بصفات مختلفة فاستعملوا مصطلحات من نحو غالباً ، وكثيراً ، ونادراً ، وقليلًا ، ومطرذاً (٢) ورددوا في آثارهم مصطلحات أخرى أختلطت مفاهيمها لديهم وتشعبت الآراء حولها، فقالوا : هذا لفظ شاذ، وهذا فصيح وهذا شارد، وهذا حوشي، وهذا غريب ، وهذا نادر .

ولابد للباحث في مثل هذا الموضوع من تحديد مفاهيم هذه المصطلحات - كما صدرت عنهم- لبيان الفروق الدلالية لكل منها وفرز الخلط الحاصل بينها - فالشاذ: من

(٢) المزهري ٢٣٤/١ .

شد عنه يَشِيدُ وَيُشَدُّ شُدُوذًا: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ، قال الليث (ت ٥١٧) .  
شد الرجل : اذا انفرد عن اصحابه وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ وكلمة شاذة (٣).  
يتضح من هذا : ان الشاذ يعني المتفرد من الألفاظ .

و(الفصيح) : المنطلق اللسان في القول، الذي يعرف جيد الكلام من رديئه والتصحيح من الفصاحة : وهي البيان، ومدار الفصاحة في الكلمة : كثرة استعمال العرب لها، واللفظ الفصيح : ماخلص من تنافر الحروف ومخالفة القياس اللغوي (٤). قال ثعلب (ت ٥١٩١) في مقدمة كتابه الفصيح : « هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم » (٥)، يعني هذا أن الفصيح ما طابق قياس العربية وكثر استعماله.

و(الشارد) : يقال: شَرَدَ البعير والداية يَشْرُدُ شُرْدًا وشَرَادًا وشُرُودًا: نثر فهو شَارِدٌ وتَشْرَدُ القوم: ذهبوا، والتشريد: الطرد والتفريق ، وذهب السيوطي (ت ٩١١هـ) الى: ان الشوارد جمع شاردة ، وهي بمعنى الحوشي والغريب ومن أصل باب التفرّد والشذوذ والنوادر (٦). وهذا مما لم يُسَلِّم الباحث به للبعد الحاصل بين النادر والشاذ وما بينهما.

و(الحوشي) : للغامض المشكل من الكلام ، وغريبه ووحشيه . ويقال: فلان يتتبع حوشي الكلام وعممي الكلام بمعنى واحد، والوحشي من الكلام : ما نثر عنه السمع ، وهو اللفظة الخشنة المستغربة لا يعلمها الا الاعرابي القح « (٧) .

و(الغريب) : الغامض العميق من الكلام الذي يحتاج الى تفسير ، وكلمة غريبة ، وقد غربت وهو من ذلك، والأغراب : الأتيان بالغريب ، والغرائب جمع غريبة وهي بمعنى الحوشي، وتكلم فأغرب اذا جاء بغرائب الكلام ، وقد غربت هذه الكلمة اي غمضت فهي غريبة، والغريب اللغوي «ما قل استماعه من

اللغة» (٨) .

(٣) لسان العرب ، تاج العروس ، القاموس (ش ذذ) .

(٤) الصحاح ، لسان العرب ، تاج العروس (ف ص ح) .

(٥) الفصيح ، ثعلب ٢ .

(٦) لسان العرب ، تاج العروس ، (ش ر د) ، المزهري ١: ٢٣٤ .

(٧) لسان العرب ، تاج العروس ، القاموس المحيط (ح و ش) ، العمدة ، ابن رشيق ٢/٢٣٥ .

(٨) الايضاح ، الزجاجي ٩٢ ، لسان العرب ، التاج ، أساس البلاغة (غ ر ب) .

و(النادر) : من : ندر الشيء ينلر ندوراً : سقط ، وقيل ، سقط وشد ، ونوادير الكلام تندر ، وهي ماشد وخرج عن الجمهور وذلك لظهوره ، (٩) ، ونوادير الكلام أيضاً ما كانت مرتبة استعمالها في اللغة ذات نسبة يحددها ابن هشام الأنصاري (ت ٥٧٦١هـ) بأدنى مرتبة ، قال : « العشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين (غالبها) والخمسة عشر بالنسبة اليها (كثير) لا غالب ، والثلاثة (قليل) الواحد (نادر) فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » (١٠) ، وقال القنطري (ت ٦٤٦هـ) «النادر هو الصحيح لكنه غير مستعمل» (١١) ، وعن ابن هشام قوله : « والنادر أقل من القليل » (١٢) ، وجاء عن السبوطي قوله : ومن عبارات العلماء المستعملة في ذلك (النادرة) وهي بمعنى التردد ، وكلام نادر : غريب خارج عن المعتاد ، والنوادير جمع نادرة وهي من اصل باب الشذوذ (١٣) ، ويقابل النادر : المطرد ، من اطرد الكلام : اذا تنابع ، واصل مواضع (طرد) في كلامهم : التنابع والاستمرار ، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً (١٤) والمطرد لا يتخلف على حد قول ابن هشام (١٥) .

من خلال هذا يتبين لنا اختلاط المصطلحات في مفاهيم اللغويين فما يعد نادراً يقال عنه شاذ ، او غريب ، او غير ذلك حتى يتبين للدارس ان ما جاء في مصطلحات من نحو : غريب ووحشي وحوشي ، وقليل بمعنى واحد ، والمزامل في الوبنات اللغوية الموصوفة بالنادر من وجهة نظر علماء اللغة أنفسهم لا يجد علاقة حتمية بينه وبين غيره من المسميات المذكورة آنفاً ولا يمكن للغة ان يسبغ على النادر اللغوي صفة الشذوذ او الغرابة او التفرد ،

(٩) لسان العرب ، تاج العروس ، أساس البلاغة (ن د ر) .

(١٠) المزهري ٢٣٤/١

(١١) انباه الرواة ، القفطي ٢٢٦/١ .

(١٢) المزهري ٢٣٤/١ .

(١٣) مجمل اللغة ، الصحاح ، لسان العرب ، تاج العروس ، أساس البلاغة (ن د ر)

(١٤) الخصائص ، ابن جني ٩٦/١ - ٩٧ .

(١٥) المزهري ٢٣٤/١ .

فقد وسع امامنا مدلول مصطلح : النادر ليشمل ( ماخرج عن القياس ) ، و ( ماقل في الاستعمال وكان معدوداً في بابه ) ، و ( ماشهد عن سنن العربية وقوانينها ) و ( ماتفرّد عن أقرانه ) ، و ( ماغرب استعماله ) ومن هنا حاولت في الصنجات الآتية ان احدد مفهومها جديداً للنادر يفرزه من غيره من المفاهيم التي وقع فيها ، او وقعت عليه وان يتبين ان كانت النادرة قياسا او استعمالا او كما ، سواء من حيث المستوى الصرفي او التركيبي او غير ذلك من الظواهر اللغوية كالمشترك اللفظي ، او الترادف ، او الأضداد ، او القلب والأبدال ، او المعرب او غيرها ، ليمهد بذلك طريقاً سليماً لمن اراد دراسة هذا الواقع اللغوي .

### أولاً - أبنية أسماء الذات الجوامد -

من الأبنية التي عدت نادرة في مفهوم القدماء واختلف الرأي حولها بناء ( فععلل ) فقد اهمل سبويه هذا البناء واستدركه عليه غيره (١) ، فهو في مفهوم ثعلب من الأبنية النادرة التي لم تخالف قياس البنية العربية لكن الواقع اللغوي لم يسعفه بأكثر من حرفين مسموعين طابقا البنية هما : الضئيل : الداهية ، والزئير : ما يظهر من درز الثوب ، قال عنهما : « لانعلم في الكلام فعلل فان كان هذان الحرفان مسموعين بضم الباء فيهما لغة فهو من النادر » (٢) .

وأخذ المعجميون عنه قولهم : وليس فععلل غيرهما (٣) عدم ردي وتابعه الرأي ابن سيده ( ت ٥٤٥٨ ) في بناء الخماسي المجرد على مثال ( فععلل ) مثل الأصفند : من أسماء الخمر ، قال : « وانما أثبتته في الخماسي ولم أحكم بزيادة النون لأنه نادر لامادة له ولا نظير في الأبنية المعروفة وأحر به ان يكون في الخماسي ك ( انقحل ) في الثلاثي » (٤) .

- (١) المزهري ٢: ٨٢ .
- (٢) الصحاح ، الجوهري مادة (ض ب ل) .
- (٣) القاموس المحيط ، الفيروزابادي (ض ب ل) ، ز ب ر) .
- (٤) المحكم والمحيط الاعظم ، ابن سيده ٢: ٣٢٩ - ٣٣٠ ، وجاء في المعرب للجواليقي ( ت ٥٤٠ ) : « الإسفنت والإسفنط والإسفنند والاسفند : من أسماء الخمر ، ويروى عن ابن السكيت انه قال : هو اسم بالرومية معرب وليس بالخمر وانما هو عصير عنب ، ويروى لنا عن ابن قتيبة : الاسفند والاسفنت ، وقال ابن ابي سعيد : الاسفنت والاصفند بالصاد : أعلى الخمر واصفاها » . المعرب ، الجواليقي : ١٨ .

وبناء (فَعَلُول) وهو في الأبنية المستدركة على سيبويه (٥) وتأتي ندرته في مفهوم الأزهري (ت ٥٣٧٠) والصاغاني (ت ٥٦٥٠) من انه لم يسمع على هذا الوزن غير (صعفوق) : وهي قرية باليمامة ، وزاد الزبيدي (ت ٥٣٧٩) اسما آخر ، هو : زَرَنُوق : وهو عمود البئر . قال الأزهري : « كل ما جاء على وزن ( فعلول ) فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول ، وما اشبه ذلك الا حرفا جاء نادرا وهو ( صعفوق ) ليخول باليمامة وقيل في الوصف : الذي لامال له ، او اللثيم من الرجال (٦) .

يتضح لنا من هذا ان النادر من أبنية اسماء الذات الجوامد في مفهوم ثعلب والأزهري وابن سيده ، ومن تابعهم ، هو البناء الذي لم يسمع على مثاله الا الفاظ محدودة جدا لم يحكم بشذوذها او مخالفتها لقياس العربية .

ومن الأبنية الأسمية أيضاً ( جمع التكسير ) ، وهو الأسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة : اما بزيادة كصنو وصنوان ، واما بنقص كتخمة وتُخْم أو بتبديل شكل كأسد وأسد ، او بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال ، او بنقص وتبديل شكل كقضب وقضب ، أو بهن كغلام وغلمان .

وله سبعة وعشرون بناء ، اربعة منها موضوعة للقليل وثلاثة وعشرون للعدد الكثير (٧) واختلفت وجهة نظر العلماء ازاء طائفة من هذه الأبنية التي أدت الغرض الصرفي نفسه في حالة مجيئها من أبنية مفردة معينة من ذلك :

(أ) بقاء (أفعال) : ويجمع عليه في النادر المسموع الأسم الذي على وزن (فَعَل) المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ، نحو لَحْنٌ والحان وفَرْدٌ وأفراد وفَرَّخٌ وأفراخ ، وَزَنْدٌ وأزناد وَحَمَلٌ وأحمال . قال الحطيطه :

(٥) الاستدراك ، الزبيدي ، ص ٣٠ و ص ٣٣ .

(٦) انظر : التكملة والذيل والصلة ٢: ٤٢٤ ، لسان العرب مادة (ص.ع.ف.ي) .

(٧) استوفت المصادر ذكر الأوزان والمفردات التي تجمع منها وأمثلتها ، ينظر على سبيل المثال - شرح المفصل ، ابن يعيش ٥: ٦ ، أوضح المسالك ، ابن هشام ٣: ٢٥٦ وما بعدها ، شرح الاشموني لالفيه ابن مالك ٢: ٤٢٤ وما بعدها .

ماذا تقول لأفراخِ بني مَرخِ زُغَبِ الحَوَاصِلِ لأماءٍ ولاشَجَرٍ (٨)

وقال الأعشى :

وجدت ، اذا اصطلحوا ، خَسِيرَهُمْ وَزَنَدُكَ أَنْبَتٌ أَزْنَادِهِمَا (٩)  
واحدة : فَرخٌ ، زَوْنَدُ من الثلاثي الصحيح .

وحمل بعض اللغويين هذا الاستخدام على (القليل) الذي لا يقاس عليه ، ومنهم أبو علي  
الفارسي (ت ٥٣٧٧ هـ) الذي قال : «وقد جمعوا (فعلا) على (أفعال) في العدد القليل وذلك  
قليل لا يقاس عليه» (١٠) .

ولا يقاس عليه أيضاً لأنه (شاذ) ، وذلك عند ابن الناظم (ت ٥٦٨٦ هـ) وابن هشام  
وغيرهما (١١) .

وبذلك يصب مفهوم (الشاذ) و(القليل) عندهم في مجرى واحد ، وهو (الذي لا يقاس  
عليه) ، ويمثل استخدام الرضي (ت ٥٦٨٦ هـ) القليل المسموع ، والقياس على القليل المسموع  
ظاهرة التناقض الآتية مع تأمله صحيح (٢١) ، ووصفه السيوطي (ت ٩١١ هـ) بأنه استعمال  
نادر سواء أكان في الأسم - كما مثلنا - ام في الوصف كجملف وأجلاف وخلق وأخلاق (١٣) .  
وقد ورد البناء من المفرد المختلف فيه في قوله تعالى : وأولاتِ الأحمالِ أجملهن ان  
يضعن حملهن « (١٤) .

(٨) انظر : ابن الناظم ، شرح الفية ابن مالك ٣٠٣ ، أوضح المسالك ٣ : ٢٥٦ ، ٢٥٧  
شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٤ : ١٢٤ وما بعدها .

(٩) انظر : ابن الناظم ، شرح الفية ابن مالك ٣٠٣ ، أوضح المسالك ٣ : ٢٥٦ ، ٢٥٧ ،  
شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٤ : ١٢٤ وما بعدها .

(١٠) التكملة (وهي الجزء الثاني من الايضاح العضدي) ، ابو علي الفارسي ١٤٨ .

(١١) شرح الفقيه ابن مالك ، ابن الناظم ٣٠٣ ، أوضح المسالك ٣ : ٢٥٦ ، شرح الاشموني

٤٢٤ : ٢ .

(١٢) انظر : الخصائص ١ : ١١٥ ، شرح الشافية ، الرضي ٢ : ٩٠ .

(١٣) الجمع ، السيوطي ٢ : ١٧٤ .

(١٤) الطلاق ٤ .



واحدة ( حَمَل ) ، وبذلك يكون النادر الصرفي وجود في القرآن الكريم وهو المستوى الاعلى للفصاحة .

(ب) بناء (فُعَلُ) ويجمع عليه ما كان على وزن (فَعِيل) في الوصف ك(نَذِيرٌ وَنَذِيرٌ) وفي الأسم ذى التاء على صيغة (فَعِيلَة) ك(سَمِينَة وَسُفْن) و (صَحِيفَة وَصُحُف). وهو قليل الأستعمال عند سيبويه، وشبهوا فيه (فَعِيلَة) بـ (فَعِيل) و(فُعَل) حين علموا ان الهاء ذاهبة (١٥) ، وهو تَعْلِيل مَسْوُوعٌ - في رأينا - لان لكل بناء امثله التي يطرد او يقل فيها، وبذلك قالوا في (ظريفة ظرائف) و (ذبيحة ذبائح)، و (ضغينة ضغائن) و (قربة قيرب)، و (سدرة سدر) وذلك اكثر من ان يحصى .

ووصفه ابن هشام بانه بناء محفوظ في ابنية مفردة معينة هي : (فَعِيل) نحو (نَمِير ، نَمِر) ، و (فَعِيل) نحو : (نَذِير نَذِر) ، و (فَعِيلَة) نحو : (صَحِيفَة صُحُف) (١٦) وفي مفهوم السيوطي بناء (نادر) في جمعة من الصنعة المنفردة (فَعِيل) ومن الأسم المؤنث بالبناء (فَعِيلَة) (١٧) .

وبذلك وصف البناء بأنه (قليل) و(محموظ) و(نادر) ولكل منها دلالة الخاصة في قانون قياس العربية .

(ت) بناء (فُعَل) : يجوز سيبويه جمعه من صيغة المنفرد من الصنعات التي على وزن (فاعل) المعتل اللام نحو (غاز وعاف وساق) فقالوا في جمعها : (غُرَى وَسُمَي وَعُفَي) وهو عند ابن سيدة ومن تابعه جمع نادر في ما كان معتل اللام على (فاعل) لانه يطرد فيه وفي صيغة (فاعلة) على ان يكون لاهما صحيحا (١٨) .

ووصف البناء بالندرة في حالة مجيئة جمعا لابنية مفردة أخرى غير ما ذكرنا من نحو

(١٥) كتاب سيبويه ٢: ١٩٦ .

(١٦) أوضح المسالك ٣: ٢٥٩ .

(١٧) انظر الهج ، السيوطي ٢: ١٧٥ .

(١٨) كتاب سيبويه ٢: ٣١٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ والمخصص ، ابن سيدة ١٥: ٢٠٢ .

(فاعل) و (فاعلة) نحو قولهم في (فعيلة) (خَرَيْدَةٌ خُرَدٌ) ، وفي (فعلاء) (تَنَفَّسَ نَفْسًا) وفي (افعل) : (أَعَزَلَ وَعَزَلَ) .

ويشاركه في الوصف بناء الجمع (فعال) في حالة جمعه من البناء المفرد (فاعل) و(فاعلة) المعتل والصحيح (صادة صداد) و (غازٍ غُزَاء) و (سارٍ سُرَاء) ، أسماء فاعل من : الصدد والغزو والسرى (١٩) .

فهذه الأبنية من جموع التكسير لا يجمع - في رأيهم - عليها ماورد من الصيغ الافرادية وان سمعت فهي مختلف في وصفها وقياسها ، كان تكون جائزة عند بعضهم قليلة ويقاس عليها عند آخرين ، شاذة عند فريق ، ونادرة عند فريق آخر . وهذا يدعو الى ضرورة اعتماد الدقة - في الدراسات الحديثة - في وصف الالفاظ اللغوية الموسومة بالنادر وضرورة الفصل بين المفاهيم التي اسبغها الأقدمون عليها (٢٠) .

### أبنية الأفعال المجردة :

من الأبنية الفعلية التي اختلفت الراء فيها ، بناء الفعل الثلاثي المجرد : (فعل يفعل) ، بالفتح ، وهو خاص بما كانت (لامه) او (عينه) احد حروف الحلق الستة ، الا ما حكاها سيويه نحو : «أبى ، يأبى ، وجبى يوجبى ، وقلى يقلى» ولتفردها عدت نادرة والنادر منها في مفهوم ابن السكيت (ت ٢٤٦هـ) الأول فقط ، ودعم رأيه بان سيويه لم يحصلك غيره مستندا الى قوله عن ابى يأبى انهم شبهوه بقرأ يقرأ ، ففتحوا عينها لهمزة الفاء كما فتحوا عين (يقرأ) لهمزة اللام . (٢١) .

واستدرك عليهما النحاة افعالا اخرى وصلت الى عشرة احرف ، نحو سلا يسلى ، وحظا يحظى : اذا سمن ، وعضضت تعض وغس الليل يغسس وركن يركن . (٢٢) .

- (١٩) انظر : التصريح ، الازهري ٢: ٣٠٨ . أوضح المسالك ٣: ٣٦٠ .  
(٢٠) من ذلك دراسة د. باكرة حلمي ، صيغ الجموع في العربية ص ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ودراسة عباس ابو السعود ، الفيصل في انواع الجموع .  
(٢١) حروف الحلق الهمزة ، ه ، ع ، ح ، خ ، غ ، ينظر كتاب سيويه ٢: ٢٥٤ اصلاح المنطق : ٢٤٣ .  
(٢٢) أنظر ليس في كلام العرب ، ابن خالويه ١٧ .

وجميعها مختلف فيها : فعن جبي يجبي وقلي يتقلى : يرى سيويه « إنيهما غير معروفين إلا أن وجه ضعيف فلذلك امسك عن الاحتجاج لهما » (٢٢ب) « وحملها بعضهم علي ، التداخل بواسطة طريق الاستغناء وهو ترك شيء لوجود آخر مكانه » (٢٣أ) وسمع القراء (ت ٢٠٧هـ) وغيره بعضها بالضم نحو (يَرْكُنُ) . وإذا تعددت مثل البناء يخرجها ابن السكيت من دائرة النادر ويعزوها الى لهجة عربية والى اختلاف مشارب السماع عند أهل اللغة ، ويقرر أن النادر ما لم يسمع على بنائه إلا لفظ واحد أو أكثر بقليل » (٢٣ب) نحو بناء (فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسر عين المضارع في الثلاثي المضعف المتعدي ومع مجيئه بالضم على الأصل ، جاء بالكسر مع الضم في ثلاثة أحرف عدت نادرة هي : شَدُهُ يَشْدُو ويشده ، وعلَّه يَعْلُهُ وَيَعْلَاهُ ، ونَمَّ الحديث يَنْمُهُ وَيَنْمُهُ « فان جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو ، قليل واصله الضم » (٢٤) ولم يخالف قياس العربية في شيء ، والناذر منه في مفهوم القاسم ابن سعيد المؤدب ( القرن الرابع الهجري ) : ماخالف في بنائه ابواب الفعل الثلاثي الستة المعروفة في العربية كبناء فَعَلَ يَفْعَلُ « بكسر العين من الماضي وضمها من الغابر ، نحو ، فَضَلَ يَفْضُلُ » (٢٥)

والوجه منه ان يكون مضارعه (يَفْعَلُ) بالفتح او (يَفْعَلُ) بالكسر ، نحو شَرِبَ يَشْرَبُ ، وَحَسِبَ يَحْسَبُ . (٢٦)

والناذر في أبنية الأفعال في مفهوم الأخفش الصغير (ت ٣١٥هـ) ما لم يخالف القياس عند أهل العربية لكنه لا يرقى في جودته وفصاحته الى ما هو شائع في كلام العرب ، نحو قول ابي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) : (مَجَلَّتْ تَمَجَّلُ) و (مَجَلَّتْ تَمَجَّلُ) : اذا كان بين اللحم والجلد لا ماء ، وسمعه الأصمعي (ت ٢١٦هـ) مجلت بالفتح ، وعند الرياشي (ت ٢٥٧هـ) :

(٢٢ب) الكتاب ٢ : ٢٥٤ ، ابنية الصرف في كتاب سيويه ٢٨٠ .

(٢٣أ) ابنية الصرف في كتاب سيويه ٣٨٠ .

(٢٣ب) اصلاح المنطق ٢٤٣ .

(٢٤) اصلاح المنطق ٢٤١ .

(٢٥) أفطر : دقائق التصريف ، القاسم بن سعيد المؤدب ١٤٧ .

(٢٦) نفسه ١٤٧ .

(مجلة) بالكسر والفتح جائز مثل نفطت ونفطت ، « والقياس - في رأي الأخص الصغير - عند أهل العربية وهو شائع في كلام العرب أيضاً ان يقول : مجلة يده تمجل مجلا ، كما يقال : نفطت وكنبت يده : اذا غلظت ، وان قلت ( مجلة تمجل مجلا ) جاز وليس في جودة ما ذكرناه أنفاً وفصاحته » . ( ٢٧ )

والتأمل في هذا النص يجد ان الأخصش فرق بين القياس والشائع عند أهل العربية - وبين النادر وعد النادر جائزا لكن الشائع اكثر فصاحة وجودة وان لم يخالف النادر ، قياسها .

وفي موقف آخر يخطيء الأخصش الصغير النادر لانه يخالف القياس في حين نرى الأخر يأخذ به ، من ذلك ما ذكره الأنصاري في بناء الفعل ( غمق ) على مثال ( فعل ) قال ويقال : غمقت عيني غمقا اذا نديت ، وكل ما ابتل فقد غمق ، وذكر ابوحاتم السجستاني ( غمقت ) بالضم ، ورأى الأخصش الصغير : ان « هذا الذي قال ابوحاتم غلط والصواب الأول ، لانه يقال غمقت غمقا فهي غمقة » ، مثل : فرقت فرقا فهي فرقة ، وبطرت ، بطراً فهي بطرة ، وهذا مطرد في الباب ولو كان كما قال لقالوا : فهي غميقة او غميقة » ( ٢٨ ) . يتضح من هذه المفاهيم ان النادر عند الأنصاري من الأفعال مالم يتطرد على مثاله الفاظ كثيرة ، والمثال الذي لم يكن شائعاً في اللغة وكان مقتصرأ على استخدام واحد او اكثر ويخطيء الأخصش الصغير المثال ويخرجه من دائرة النادر في حالة امكان حمله على باب آخر تطرد فيه الأمثلة ، لانه ينظر الى بناء المصدر من الفعل المختلف فيه فيحمل باب الفعل على ما تطرد منه من صيغ المصدر القياسي فالمصدر ( فعلا ) قياسي في الفعل الثلاثي اللازم في باب ( فعل يفعل ) سواء اكان صحيحاً ام معتلاً ، ام مضعفاً وبهذا يخالف الأخصش الصغير غيره في ما عد نادرأ ( ٢٩ ) .

( ٢٧ ) النوادر في اللغة ، ابو زيد الانصاري ٤٧٣ .

( ٢٨ ) النوادر في اللغة ، ابو زيد الانصاري ٥٦٩ .

( ٢٩ ) أنظر في بناء المصدر على ( فعل ) والأفعال التي يقاس منها ، المقتضب المبرد : ١٢٥ ، المفصل ، الزمخشري ٢ : ١١١ ، ابناء الصرف في كتاب سيبويه . د . خديجة الحديشي ٢١٦ ، قواعد اللغة العربية ، ولیم رایت ١١٣ .

## بناء المصدر على مثال (مفعُل) :

اتفق اغلب الصرفيين ان بناء المصدر على مثال ( مفعُل ) - مضموم العين - لم يرد عن العرب بغير ( هاء ) لان هذا المثال لا يكون لواحد ذكر ، نحو المتبصرة ، والمتقدرة ، ومقضوة ، ومدعوة واشباهها ولا يفعلون ذلك في مذكر ليست فيه الهاء لان الهاء اذا ادخلت سقط عنها بناء ( فَعَلْ يَفْعَلُ ) فصارت اسما مختلفا ، وقد جاءت في اللغة الفاظ على هذا البناء مما عد مصدرًا وكان موضع اختلاف العلماء من حيث انتمائه الى فئة لغوية معينة ، او كونه نادرا ، او رفض وجوده اطلاقا ، من ذلك : ( مَكْرَم ) و ( مَعُون ) ، واستدرك ، عليهما ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ( مَيْسُر ) و ( مالك ) . ( ٣٠ )

وقد تحقق الاستعمال في قول الشاعر جميل بثينة ( ٣١ )

بُثَيْن ، الزمسي ( لا ) ان ( لا ) ان لَسِرْمِيسِيهِ  
عَلَى كَثْرَةِ الْوَأَشِينِ أَي مَعْعُونِ

وقول ابي الأخرز الحماني :

ليوم روعٍ او فَعَال مَكْرَم ..... ( ٣٢ )

فقد رفض سيبويه هذا البناء من مجموع الأبنية الصرفية العربية وكلامه فيه « لم يجيء في كلام العرب مفعُل » ( ٣٣ ) يعني لا مفعُلًا ولا جمعًا . ( ٣٤ )  
وذهب الفراء وتبعه القاسم بن محمد المؤدبي الى انها صيغة من صيغ جموع التكسير ، واحداها ( معونة ) ، و ( مكرمة ) ، على ما هو مذهب النحاة في نحو : تمر وتفتح فيجيز

( ٣٠ ) ليس في كلام العرب ٧٥ .

( ٣١ ) ديوان جميل بثينة ، بتحقيق حسين نصار ٢٠٨ .

( ٣٢ ) البيت من الرجز المشطور وروي قبله :

مروان مروان أخو اليوم اليمي

انظر الشاهدان في معاني القرآن ، الفراء ٢ : ١٥٢ ، اصلاح المنطق ١ : ٢٤٩ ، دقائق

التصريف ، القاسم المؤدب ٣٢٥ ، شرح الشافية ، الرضي ١ : ١٦٨ .

( ٣٣ ) الكتاب ٢ : ٣٢٨ .

( ٣٤ ) انظر : شرح الشافية ، الرضي ١ : ١٦٨ - ١٦٩ .

معون ومكرم في غير الضرورة وهو الأجل للعربية في رأيه (٣٥) ويرى السيرافي (ت ٣٦٨هـ) : ان اصله (معونة) فحذفت التاء للضرورة ، وكذا في قوله : (مكرمة) . (٣٦) وقد ادخلهما الكسائي ضمن مجموعة النادر اللغوي ولم يسمع منها الا الحرفان الاولان ولا يقاس عليهما غيرهما من الألفاظ ووافقه الرأي ابن السكيت . (٣٧) .

وذهب ابن خالويه وتابعه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الى ان هذه الألفاظ مصادر ، وبذلك أقرأ بناء (مفعل) ضمن أبنية المصادر ويحمل على هذه الألفاظ غيرها مما لم يسمع (٣٨) . والناذر من بناء المصدر في مفهوم الفراء هو التميل المستعمل في البنية الصرفية ، وهذا للقليل لم يأت على مثاله الا لفظة واحدة او لفظتان ، ونقل ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) عن الفراء ان المصادر كلها مفتوحة الفاء الا حرفين نادرين الأول منهما بالكسر ، هو حج حجة وجاء الآخر بضم اوله هو رأي رؤية . (٣٩) .

ولم يسلم ابو مسحل الأعرابي بهذا المضمون وضمن مادته اللغوية النادرة من المصادر ماتوا فيه بناءً مختلفان مستعملان بمستوى واحد من الاستخدام جريان على النياس في صيغتهما ، نحو : ذهب ذهابا وذهبوا وكسد كسادا وكسودا وفسد فساداً وفسوداً ، وغيرها (٤٠) .

وبهذا اتخذ كل منهما منحى مغايراً للناذر ونظر اليه من زاوية ادراكه وفهمه الخاص لهذه الفئة التي وصفت بهذا الوصف تحقيقاً كما يتبين من ردي

(٣٥) المقصود بمذهب النحاة هنا : هو مذهبهم في اسم الجنس الجمعي ، معتبراً في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فكثر ، ولم مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معاً ويمتاز منه اما بتاء التأنيث غالباً ، كنحلة ونحل ، وكلمة وكلم ، ونخلة ونخل ، وشجرة وشجر . واما بياء نسب في المفرد كرومي وروم وعربي وعرب . انظر : الفيصل في الوان الجموع ، عباس ابو السعود ١١١ . ورأي الفراء : معاني القرآن ٢ : ١٥٢ ، اصلاح المنطق ١ : ٢٢٢ - ٢٢٣ دقائق التصريف ٣٢٥ .

(٣٦) شرح الشافية ، الرضي ١ : ١٦٨ - ١٦٩ .

(٣٧) اصلاح المنطق ١ : ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٣٨) ليس في كلام العرب ، ابن خالويه ٧٥ ، شرح الشافية ، الرضي ١ : ١٦٨ - ١٦٩ .

(٣٩) النوادر ، ابو مسحل الاعرابي ٢ : ٥٠٤ .

(٤٠) المصدر نفسه ١ : ٢٢٦ .

## أبنية المشتقات

### آ - بناء اسم الفاعل :

اتفق اغلب الصرفيين على ان لأسم الفاعل صيغة واحدة على مثال ( فاعل ) في جميع ابواب الفعل الثلاثي قياسا او سماعا اي بزيادة الف بعد فاء الكلمة وكسر ما بعد الألف ، وتطرد صياغته من غير الثلاثي على وزن مضارع الفعل المراد اشتقاق اسم الفاعل منه ، مع ابدال حرف المضارعة فيما مضمومة وكسر ما قبل الآخر . (٤١)

والنادر في مفهوم ابي زيد الأنصاري مما نقله ابو الحسن الأخفش من هذه الصيغة الصرفية هو ما جاء على وفق قياس العربية الا ان المستعمل الجاري في كلامهم غيره ، وحكى لنا في هذا الموضوع قولهم :

«لبثت لبثا فاننا (لبث) كقولك : فَرِقْتُ فَرَقًا فاننا فَرِقْتُ وِبَطِرْتُ بِطَرًا فاننا بِطِرْتُ ، والمستعمل الجاري في كلامهم (لابث) كقولك : الضارب ، والمصدر (اللبث) كنزلك (انضرب) والدليل على هذا قولهم : لبثة كضربة» (٤٢).

وعندنا ان الذي يريده أبو زيد الأنصاري من هذا المفهوم قد اتفق عليه الصرفيون فيما بعد ، لان من الصفات المشبهة باسم الفاعل ما تنبئ على (فَعِيلٌ) من الفعل الثلاثي (فَعِلٌ) ، يَفْعَلُ (وَفَعْلٌ يَفْعَلُ) اذا دل على الأدواء الباطنة وما يناسبها من العسر والذجر ونحوها من الهيجان والحفة والأمتلاء والأشْرُ والجلل ، والفرح والقلق (٤٣) . ولما دلّ اللبث على المكث (٤٤) ، ابتعد جدا عن الدلالة السابقة فحملها المتكلم على الصيغة الشائعة فبني كلامه في اسم الفاعل ، وفسرها ابوزيد الأنصاري حملا على غيرها من الألفاظ المماثلة في البنية ولم ينظر الى الدلالة التي تعد اساسا في بنية الكلمة (٤٥) .

- (٤١) انظر : المنصف ، ابن جني ١ : ١١٨ ، المفصل ، الزمخشري ٢ : ١١٩ ، الاشتقاق ، عبدالله امين ٢٤٧ ، معاني الابنية في العربية ، فاضل السامرائي ٤٦ .
- (٤٢) النوادر في اللغة ، ابو زيد الانصاري ٣٠٦ .
- (٤٣) أنظر : شرح الشافية ، الرضي ١ : ١٤٣ - ١٤٤ .
- (٤٤) لسان العرب ، القاموس المحيط (ل.ب.ث) .
- (٤٥) توافر في هذا الفعل صيغتان من اسم الفاعل هما (لبث) و (لابث) و الثاني اكثر شيوعاً .

ومثله مما اختلف فيه ابو زيد الأنصاري و ابو الحسن الأحنش قول العرب : « قد لقسى  
الناس يَلْقَسُهُمْ لِقْساً وهو رَجُلٌ لِقِيسٌ » : وهو الذي يلقب الناس باللقاب تلقبياً ويسخر  
منهم ويوسد بينهم » (٤٦) وهذا الاستعمال محفوظ عند ابي زيد وغيره وهو شبيه بالاجماع  
وهو القياس : (لقس يلقس لقساً فهو لقسٌ) مثل : (بطر يبطر بطراً فهو بيطرٌ) . (٤٧)  
ولم ينكره ابو الحسن الأحنش لانه يجيزه على وجه غامض في العربية والباب فيه ان  
يقال : لقس يلقس فهو لاقس مثل ضرب يضرب فهو ضاربٌ لانه مطرد في فعل يفعل (٤٨) .  
وارى ان اطلاق صفة النادر على هذا الاستعمال يعود الى جملة من الحقائق هي : -  
اولاً - اختلاف صيغة الماضي من هذا الفعل فقول فيه : فَعِلَ وفَعَلَ لِقَسَ ولِقَسَ .  
ثانياً - ان المتكلم قاس الوصف منه استناداً الى احد اوجه الماضي منه والدلالة التي  
اقرنت به .

ثالثاً - ان اللغويين اقاموا صيغة اسم الفاعل منه على وفق ماسمع في نطق (عين) ماضي  
الثلاثي من هذا الفعل كسرا او فتحاً .

والمفهوم الثاني لهذا المشتق يتمثل عند ابن خالويه والجرهري ( ت ٤٠٠هـ ) في صياغته  
من غير الثلاثي على بناء ( فاعل ) وليس على القياس الذي اقره الصرفيون - وذكرناه  
سابقاً - نحو قولهم : « قد ايفع الخلام : اي ارتفع وهو ( يافع ) ولا يقال ( مُوفع ) وهو  
من النادر » (٤٩) .

واضاف الجوهري : « أورس المكانُ فهو وارسٌ ولا يقال مُورسٌ وهو من النوادر (٥٠)  
ونظيرهما : أعشبت الأرض فهو عاشب وابتقل الموضع وهو باقل : كثير بقله ، وأورق  
النبت وهو وارق : طلع ورقه ، وأقرب الرجل وهو قاربٌ : اذا قربت ابله من الماء وافحل  
البلا فهو ماحلٌ واغضَّ الرجل فهو غامضٌ : الطَّري ، وبصره : كفه وخنضه (٥١) .

(٤٦) (٤٧) (٤٨) النوادر في اللغة ، ابو زيد الانصاري ٥٢١ - ٥٢٢ .

(٤٩) لسان العرب (ي ف ع) .

(٥٠) الصحاح ، الجوهري (ورس)

(٥١) ليس في كلام العرب ٦٣ ، لسان العرب (ي ف ع) و (غ ض ف)



وفي رأينا ان هذا الاستعمال لصيغة (فاعل) من غير الثلاثي هو من الصنمات المشبهة باسم الفاعل وليس من اسماء الفاعلين ، بل دلالة بناء (فاعل) على الصنمة المشبهة واسم الفاعل والمفعول كثيرة الورد في العربية (٥٢)

### بناء اسم المفعول

ولاسم المفعول بناء قياسي واحد في الثلاثي المجرد ، هو (مفعول) ويصاغ في المتعدي المبني للمجهول كما يصاغ في اللازم اذا اريد تعديته ، ويصاغ في جميع ابواب النعميل الصحيح والمعتل ، الا الاجوف فانه يبني في رأي الخليل (ت ١٧٥ هـ) بحذف الراء فبني بناء (مفعول) ويحذف عين الفعل المراد اشتقاق اسم المفعول منه ، وقلب واو البناء ياء في اليائي منه في رأي الأخفش الأوسط (ابي الحسن) (ت ٢١١ هـ) ، نحو: قيل فهو مقول ويبيع فهو آمبيع ، « زعم الخليل وسيبويه انك اذا قلت : مقول ومبيع فالذاهب لالتقاء الساكنين واو مفعول » (٥٣) . « وكان ابو الحسن الأخفش (الأوسط) يزعم ان المحذوفة عين الفعل والباقية ، واو مفعول » (٥٤) .

والنادر في هذا البناء ما أتى تاما من معتل العين ، نحو : يمساك مدووف وثوب مضمون فقد اقر ابن السكيت استعمالها ولم يحكم بشذوذهما او خروجهما عن قياس العربية ولكن حكم بقلتها لانه لم يسمع غيرهما والكلام مدووف ومضمون (٥٥)

وهو الأشهر / الأعراف من كلام العرب في رأي المازني (ت ٢٤٩ هـ) لأنه يمنع ان يتم (مفعول) من ذوات الواو ، ومن أجازة فسيله في هذا سبيل من قال : (قام زيدا) (٥٦) وابتعد ابو الفتح بن جني (ت ٣٩٢ هـ) كثيراً عن هذا المفهوم وعد ما جاء منها شاذاً في القياس والاستعمال ، وزاد عليهما مما حكاها البغداديون . رجل مَعوودٌ من مرضه و فرس مقوودٌ ، وقولٌ مقوولٌ ، (٥٧) « فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه ، ولا يحسن

(٥٢) أنظر : شرح الشافية ، الرضي ٢/٢٢٦ .

(٥٣) ، (٥٤) أنظر : الكتاب ٢: ٣٦٣ ، المنصف ابن جني ١: ٢٨٧ وما بعدها .

(٥٥) كتاب سيبويه ٢: ٣٦٣ ، ٣٨١ ، اصلاح المنطق ٢٤٨ ، دقائق التصريف ٢٧٤ .

(٥٦) المنصف ، شرح كتاب التصريف ، ابن جني ١: ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٥٧) الخصائص ١/٩٨-٩٩ ، المنصف ١: ٢٨٥ .

ايضاً استعماله فيما استعملته فيه الا على وجه الحكاية ... لكنه لا يتخذ اصلاً يناس عليه...  
غيره « (٥٨) .

وخلافاً للنحاة كلهم أجاز أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) اتمام (منعول) من ذوات  
الواو وأخرج الألفاظ السابقة من دائرة النادر والشاذ لانها ليس بانقل من : سرت سوورا  
وغرت غوورا لان في (سوور) و (غوور) واوين وضممتين وليس في (مصوون)  
مع الواوين الا ضمة واحدة (٥٩) ، وبذلك رفض النادر وحمله على غيره من المسموع .  
وللصيغة الصرفية التي نحن بصددنا وجود في اللهجات العربية ، اذ تعد الأخيرة رافدا  
هاما من روافد النادر اللغوي من ذلك (غِيثَتِ الأَرْضُ تُغَاثُ غَيْثًا فهي ارض (مَغِيثَةٌ) و  
(مَغِيوثة) : اصابها المطر ، « وهو الشائع في الاستعمال (٦٠) والنادر من هذا الاستخدام  
مأقره أبو مسحل الأعرابي عن لسان هذيل بقولهم : « هذه أرضٌ مُغَاثَةٌ ، وهم يريدون اسم  
المفعول باعلال الواو الفا (٦١) لانهم يتمولون أغانها المطر ، ولم ينظر ابو عثمان المازنسي  
الى هذا الاستخدام على انه من نوادر الاستعمال للبنية في الثلاثي المعتل حين قرّر : « اذا  
قلت : هو يُخَافُ ، ويُقالُ وَيُقَامُ وذلك قولك هو مُخَافٌ ، ومقالٌ في بيعه ومُقامٌ للناس  
والعلة في هذا وفي (يُفعل) واحدة لان يُخَافُ وَيُقَامُ ويُقالُ اصله : يُخَوِّفُ وَيُقَمِّمُ للناس  
ويُقَبِّلُ في بيعه ، فالقيت حركة المعتل على الساكن الذي قبله وقبلت عين المعتل الفأ لانفتاح  
ماقبله . وكذلك (مُقالٌ) و(مُخافٌ) اصله (مُخَوِّفٌ) ، و(مُتممٌ) ففعلوا به ما فعلوا  
بالفعل الذي هو في مثاله « (٦٢) . ولم يفرقوا بين الأسماء والأفعال في هذا البناء لان  
الزيادة التي في اوائل الأسماء الميم ، والميم ليست من زوائد الأفعال فلام يخافوا التباساً ،  
ولافرق - في رأينا - اذا جرى على لسان المتكلم (هذيل) : غِيثَتِ الأَرْضُ تُغَاثُ ، فهي

(٥٨) الخصائص ١ : ٩٨ - ٩٩ .

(٥٩) المنصف ١ : ٢٨٥ .

(٦٠) أنظر : القاموس المحيط ، الصحاح ، مختار الصحاح (غي ث)

(٦١) النوادر ، ابو مسحل الاعرابي ١ : ٣٦٩ .

(٦٢) المنصف ١ : ٢٧٠ - ٢٧١ .

مغاثة، او اغاث فهو مغاث والعلة واحدة، وندرة هذا الاستعمال عند ابي مسحل الأعرابي لم تخرجه عن قياس العربية الا انه وجده أقل انتشاراً عن الأول والناطقن على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء، وقد نص ابو عثمان المازني على أن « ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع اذت ولاغيرك اسم كـبل فاعل ولا مفعول وانما سمعت البعض فقست عليه غيره » (٦٤).

### ج - بناء اسمي الزمان والمكان

تصاغ اسماء الزمان والمكان من الفعل الثلاثي المجرد على مثال ( مُفْعَل ) بفتح العين وعلى ( مَفْعِل ) بكسرها، وضابط البناء الأول ان يكون مضارع فعله مفتوح العين او مضمومها وضابط البناء الثاني ان يكون مضارع فعله مكسور العين نحو: يدخل: مدخلا، ونخرج: مخرجا، ويطلع: مطلعا، ويعرض: معرضا، ويقف موقفاً او تكون لامه معتله نحو يرمي ويغزو يقال فيه: مغزى ومرقى أو فازه واو نحو: ورد مورد ووقف موقف. (\*) .

وفي اللغة اسماء زمان ومكان مكسورة العين وقياسها الفتح، نحو: المسجد، والمرفق والمنبت، والمتخير، والمنسك، والمشرق، والمغرب، والمحشر، والمطلع، وقد شكات هذه الألفاظ محورا من محاور النادر اللغوي في مباحث القدماء، فهي في مفهوم سيويه ليست صيغاً صرفية للتعبير عن اسمي الزمان والمكان، بل اسماء مواضع معينة واطلاقات خاصة لا تدرج تحت شروط الصيغة (٦٥)، ومنهم من عدّها الفاظا شاذة لخروجها عن قياس العربية، واخرجها ابن السكيت وابو علي الفارسي والقاسم بن محمد المؤدب من مجموعة ماعد نادرا او شاذا من الألفاظ وحملوها على الصحيح المسموع من لهجات العرب وكلامهم، جاء عن ابن السكيت قوله: «وربما فتحه بعض العرب في الاسم، فتدروى مسكن أو مسكن وأهل الحجاز يقولون مسكن» (٦٦). وهذا يجوز في غيره من الألفاظ كالمسجد والمطلع وان لم نسمعه. (٦٧)

(٦٣) (٦٤) الخصائص ١: ١١٤ - ٣٥٧ .

(٦٥) أنظر: كتاب سيويه ٢: ٢٣٦، المنهج الصوتي، عبدالصبور شاهين ١٢٠ .

(٦٦) اصلاح المنطق ١٣٧ .

(٦٧) نفسه ٢٤٦ .

وقرر ابو علي الفارسي سماعه مفتوحاً عند الحجازيين في بعض الألفاظ التي وصفت بأنها نادرة وبذلك تكون الظاهرة صحيحة تحمل عليها جميع الألفاظ، ولم يظن صفة النادر على ما جاء مسموعاً عند غير الحجازيين بل عده ظاهرة عامة في كسر اسم المكان في هذا الباب لانهم قالوا: البصرة مستط رأسي، يريدون موضع السقوط وهو من سقط يسقط (٦٨). ويرجع القاسم بن محمد المؤدب هذه الصيغة الى لهجة خاصة تكلموا بها في صيغة بناء الفعل المضارع من هذه المشتقات، حيث نطق قوم من العرب « في يفعل منها بالكسر فقالوا: ينسك ويطلع ويغرب، ثم - قالوا: في « المنعل » عن ذلك النيبس وكسروه حين جعلوه اسماً، ثم ماتت لغتهم في (يفعل) وبقيت الكسرة في (منعل) في أفواههم من تلك اللغة » (٦٩).

ويؤكد الدكتور حسين نصار - من المحدثين - مفهوم النادر عند بعض من علماء العربية بانه لهجة معينة وجدت الى جانبها لهجة طابقت القياس، ويقرر أن « النادر هو في حقيقة الأمر لغات أقرب الى المحلية عند هذه القبائل ويتفق مع ما اشتهر عن اهل الكوفة من أخذ اللغة والنحو من اعراب لم يأخذ عنهم اهل البصرة لعدم وثوقهم بهم » (٧٠)، وأرى ان توسع بعض اللغويين في السماع زمانياً او مكانياً قد أدى الى اقرارهم ان النادر لفظ لم يجاز قياس العربية في استخدامه باتفاق جميع الناطقين بالعربية، كتولهم: مارق العين، وماوى الأبل « بالكسر، والقياس يقتضي فتح عين البناء اسماً كان ام مصدرًا في ذوات الواو والياء على مثال (مفعل) والعرب قد كسرت هذين الحرفين النادرين في استخدامهم لهما (٧١).

#### د - بناء اسم الآلة

اتفق الصرفيون على ان كل شيء يعالج به الفاعل المنعول لوصول الأثر اليه، مكسور الاول، وله ثلاثة أوزان قياسية هي: مِفْعَل، وَمِفْعَلَةٌ، وَمِنْعَال، واتخذ مجمع اللغة

(٦٨) التكملة، أبو علي الفارسي ٢٢٢.

(٦٩) دقائق التصريف ١٢٥، وينظر: كتاب سيبويه ٢: ٢٤٦.

(٧٠) دراسات لغوية، حسين نصار ٢١١.

(٧١) أفظر: اصلاح المنطق ١٣٧، ٢٤٦. النوادر، أبو مسحل الاعرابي ١: ٣٥١.

ليس في كلام العرب ٦٤، دقائق التصريف ١٢٣.

العربية قراراً بقياسية اسم الألة من الثلاثي على أحد الأوزان السابقة ، واوصى باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات ، فان لم يسمع وزن منها لفعل جاز ان تصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة (٧٢) .

وقد ورد سماع بعض الألفاظ على مثال: مُفْعَلٌ - بضمّتين - نحو: المكحّلة ، والمسُعط ، والمنخُل ، والمدق ، والمدهُن ، والمنصل ، وزاد الزمخشري (ت ٥٢٥٨هـ) ، المحرّضة . (٧٣) . وهي في رأي سيبويه وابن سيده ليست أبنية للالة ، لانهم لم يذهبوا بها مذهب الفعل وانها اسماء لأوعية مخصوصة ، وعند الفراء وابن السكيت وابن الحاجب وغيرهم الفاظ جارية على غير التماس في بنائها وكان التماس بكسر الميم (٧٤) .

وعدها ابو مسحل الأعرابي في نواتره بناءً نادراً جاء لتأدية الغرض الصرفي نفسه ، الا أن النادر من أبنية الألة في مفهوم الكسائي هما الحرفان اللذان جاءا بلغتين في استعمال واحد ، الفتح والكسر ، نحو : مِطْهَرَةٌ ومطهرة ، ومِرْقَاةٌ ومِرْقَاةٌ فقط (٧٤ب) .

يتضح من هذه المفاهيم ان النادر في بناء الألة لم يستقر عند التقدماء فمنهم من أخرج الالفاظ عن غرضها الصرفي الذي تؤديه ، ومنهم من حكم عليها بالشذوذ والخروج عن القياس ونظر اليها اخرون على انها بناء نادر معدود في بابها ويؤدي غرضاً صرفياً بحتاً ومنهم من ترك جميع ذلك ونظر الى النادر على أنه ماتوافرت فيه لغتان مسموعتان .

مركز بحوث ودراسات في علوم اللغة العربية

### د - صيغة التفضيل

من الصفات المشتقة في اللسان العربي ما يعرف باسم التفضيل او « أفْعَل التفضيل » ، والمبوب لها في كتب العربية صبغة ( أفعل ) مذكراً و « فعلى » مؤنثة . وهو يصاغ من الفعل الثلاثي بشروط ذكرها النحاة . (٧٥)

(٧٢) ينظر : كتاب سيبويه ٢: ٢٤٨ ، المخصص ، ابن سيده ١٤: ١٩٨ ، مجلة مجمع اللغة العربية ج ١ ص ٣٥ ، ٢٢١ ، ابنية الصرف في كتاب سيبويه ، الحديثي ٢٩٠ .

(٧٣) المصادر السابقة نفسها ، والمفصل ، الزمخشري ٣٤٠ ، شرح الشافية ١: ١٨٧ .

(٧٤) ينظر كتاب سيبويه ٢: ٢٤٨ ، المخصص ١٤: ١٩٨ - ١٩٩ ، اصلاح المنطق ٢٤٤ ، ابنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٩١ .

(٧٤ب) النوادر ، ابو مسحل الاعرابي ١: ٨٧ .

(٧٥) ينظر : شرح المفصل ٢: ١٢٦ ، شرح الكافية ٢: ٢١٢ ، ٢١٣ .

ويشترك مع صيغتي التعجب : « ماأفعله و « أفعل به » لأنّ كل ما لا يجوز فيه ( ماأفعله ) لا يجوز فيه ( هذا افعل من هذا ) ، لاجراء التفضيل مجرى التعجب ، لانتماقها لتنظا وتقاربهما معنى (٧٦) .

والنادر من هذه الصيغ مما ثبت سماعه بانفاق نحاة البصرة والكسائي وابن الاعرابي ماجاء بحذف همزة البناء ، وقد تحقق الحذف في لفظتي : ( خَيْرٌ ) و ( شرٌ ) ، فتألوا « مسأ خيرهُ وماشرهُ من رجل » على معنى ( ماأفضله ) و ( ماأردأه ) ، و « هذا خيرٌ منه وهو شر منك » في هذين يحذفون الألف (٧٧) ولم يوصف هذا الاستخدام بالشذوذ ، او خلاف القياس او الفصيح ، وانما هو نادر لقلته لانه لم يسمع في غيرهما . (٧٨) وقد ذهب بعضهم الى ترجيح تسميته اسم التفضيل وفقاً لهذا الاستخدام ، نحو قولنا : ( زيد خير من أخيه ) و ( الجفاء شر من الصفاء ) وهما اسمان للتفضيل . (٧٩) .

اما استعمال هذين اللفظين على الأصل الذي وضعت له الصيغة فكان موضع خلاف ، بين اللغويين وتابعهم بعض المفسرين ، فقد حكاها بعضهم : ( ماأخَيْرُهُ ) و ( خيرُهُ ) و ( ماأشرُهُ ) و ( شرُهُ ) ، و ( هذا خيرٌ منه ) و ( أخيرٌ منه ) ، وقالوا : ( هو أخيرٌ منك وأشرٌ منك ) ، واستثنى بعضهم ( شر ) في التفضيل فلا يتمول : أشر تاماً ( ٨٠ ) في حين نرى قراءة أبي قتادة وأبي قلابة وأبي حيوة (٨١) لقوله تعالى : أألقي الذكُرُ عليه من بيننا بل هو كذابٌ أشرٌ وقوله : « سيعلمون غداً من الكذاب الأشر » (٨٢) والأشر : هو البطر المتكبر

(٧٦) انظر تفصيل ذلك في : الانصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٥) ، شرح المفصل ٦ : ٩١ .

(٧٧) النوادر ، أبو مسحل الاعرابي ٢ : ٣٥٥ .

(٧٨) لسان العرب مادة (خير) و (شر) .

(٧٩) اسلوب التفضيل في القرآن الكريم ، د. احمد عبدالستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي

العراقي ، المجلد ٣٨ ج ١ ص ٥ ، ١٩٨٧ م .

(٨٠) لسان العرب مادة (خير) و (شر) .

(٨١) أبو قتادة : نذير بن منقذ ، ويقال تميم بن نذير (فعليل) العدوي البصري ، أبو قلابة : عبدالله بن زيد الجرمي البصري ، أبو حيوة (ت ٢٠٣هـ) شريح بن يزيد المؤذن الحضرمي

الحمصي .

(٨٢) سورة القمر ٢٥ ، ٢٦ .

وقراءة هؤلاء : الكذاب الأشر : بلام تعريف ويفتح الشين وشد الراء، أفعال تفضيل (٨٣)  
وذهب ابو حاتم السجستاني فيه الى : ان العرب لا تكاد تتكلم به تماما : (الأخير)  
(الأشر) الا في ضرورة شعر . (٨٤) .

ويرى الجوهري : ان الصيغة لاتأتي فيه تامة الا في لغة رديئة فلا يقال : (الأشر) وعلى  
هذا يكون النادر الذي جاء خلاف الصيغة الأصلية هو لغة جيدة ، ومارافتها وصف بأنه  
لغة رديئة ، وعليه فالنادر هنا لغة مقبولة عند الجوهري . (٨٥) .

اما الأنباري فيرى : ان العرب تقول ( هو أخير ) و ( هو أشر ) و ( ما أخيره ) وما أشره  
والقيصل - عنده - في هذه المسألة الشعر ، وأشد لروية :

بلال خير الناس وابن الأخير ..... (٨٦)

من هذا نستنتج ان الأنباري يأخذ بالنادر اللغوي لان النادر هو الأصل للصيغة وجائز  
في الاستخدام لمطابقته قياس العربية ولوروده في الشعر .

ويرفض الزمخشري في تفسير الكشاف الأصل الذي استخدم على وفق البنية العربية المتقرة  
ويتمسك بما خالفها « الأخير والأشر أصل قولهم : هو خير منك وهو شر منه وهو أصل  
مرفوض » (٨٧) وبذلك نجد من يتمسك بالنادر ويرفض نظام العربية وقياسها المتفق عليه  
في هذين اللفظين .

ويفصل القرطبي ( ت ٦٧١هـ ) بين الأصل وغيره ، ويرى ان قراءة : (الأشر) (اسم  
تفضيل) جاءت على الأصل ، واستعمالهم : ( هو خير قومه ) و ( هو شر الناس ) ليس  
بشاذ ، لان الاستعمال جاء على وفق القرآن الكريم وهو المقياس اللغوي الصحيح وهو أصل  
الأصول والحجة البالغة ، قال تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » (٨٨) وقوله

(٨٣) ينظر القراءة : الكشاف ، الزمخشري ٤: ٤٣٨ ، الجامع القرطبي ١٧: ١٣١ ، البحر  
المحيط ، ابو حيان النحوي ٨: ١٨٠ .

(٨٤) المصادر السابقة نفسها ، روح المعاني ، اللوسي ٢٧: ٨٩ .

(٨٥) الصحاح ، الجوهري (ش ر ر) .

(٨٦) الكشاف ، الزمخشري ٤: ٤٣٨ ، الجامع ، القرطبي ١٧: ١٣٩ ، البحر المحيط ،  
١٨٠: ٨ .

(٨٧) الكشاف ، الزمخشري ٤: ٤٣٨ .

(٨٨) البقرة ، آية ١١٠ .

«فسيعلمون من هو شرُّ مكانا وأضعفُ جنُداً» (٨٩) .

وهذا يدعم رأينا اذا قلنا : ان كثيراً مما وصف بالنادر اللغوي عربي صحيح لان اكثره لم يوسم بهذه السمة (لندرته) او (لشذوذه) في القياس ، واللغة - كما هو معروف قياس يتبع ، كالتحو مثلاً ، وماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب « (٩٠) سواء قلّ المقيس عليه او كثر ، قال ابن جنّي في باب جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه « هذا باب ظاهره ظاهر التناقض الا انه مع تأمله صحيح ، وذلك ان يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه الا انه ليس بقياس » (٩١) .

وعلى هذا (فالنادر) لا يحمل مظهرًا خاطئًا من مظاهر القياس الصرفي التي قال بها أكثر الصرفيين خاصة واللغويون عامة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أكثر الذين أخرجوا النادر من فصيح اللغة انما انطلقوا لا من عدم اتفاق البنية المعينة لهذا النادر مع ماقرروه من اوزان وصيغ ، يزداد على ذلك كله ان للنادر الصرفي وجودا في القرآن الكريم والقرآن هو المستوى الاعلى للفصاحة العربية لا يمكن الحكم على حالة لغوية مثبتة فيه بانها شاذة او قليلة او نادرة وهو أصل الأصول والحجة البالغة ، كما ان ما جمع عليه اللغويون وصفوه بأنه نادر لمخالفته نظام البنية العربية قد جاءت القراءة القرآنية مخالفة له بالتزامها النظام الصرفي للعربية وعدم الأخذ بما وصف بأنه نادر ، جاء عن ابن خالويه قوله «قد أجمع للناس جميعاً ان اللغة اذا وردت في القرآن فهي افصح مما في غير القرآن لاختلاف في ذلك» (٩٢) والقراءة في منظور علمائنا « سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ولكن ليس له ان ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك» (٩٣) ، أما موقفهم من أئمة القراء ، فكما يقول ابو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) - عثمان بن سعيد - بأنها « لاتعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية اذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة لان القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها » (٩٤) .

(٨٩) مريم ٧٥ ، الجامع ١٧ : ١٣٩ .

(٩١) الخصائص ، ابن جنّي ١ : ١١٤ ، ١١٥ .

(٩٢) المزهر ١ : ٢١٣ .

(٩٣) منجد المقرئين ، ابن الجزري ، ٥ و ٤٨ .

(٩٤) النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ١ : ١٠ - ١١ .



## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

- ١ - ابن الأعرابي وتحقيق كتابه النوادر وجمع مروياته، كامل سعيد، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة، جامعة بغداد ١٩٧٦ م .
- ٢ - ابنية الصرف في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ط الأولى بغداد ١٩٦٥ م .
- ٣ - أساس البلاغة ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تح عبد الرحيم محمود القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٤ - الأشتقاق ، عبد الله أمين ، ط الأولى، القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٥ - اصلاح المنطق، لأبن السكيت، يعقوب بن اسحق ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٦ - انباه الرواة على انباه النحاة ، علي بن يوسف القفطي ، تح محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة ١٩٥٠ م .
- ٧ - الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ابن الأنباري ابو البركات كمال الدين عبد الرحمن ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٨ - أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ، دار احياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٦ م .
- ٩ - الايضاح العضدي (القسم الثاني من التكملة) ، ابو علي الفارسي ، تح حسن الشاذلي فرهود، الرياض ١٩٨١ م .
- ١٠ - الأيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، تح مازن المبارك ، مط المدني، مصر ١٩٥٩ م .
- ١١ - البحر المحيط (التفسير الكبير)، ابو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي ، نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض / - .

- ١٢ - تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن مرتضى الحسيني الزبيدي ، مط  
الكويت ، الأجزاء ١- ١٧ ، ١٩٦٥ - ١٩٧٧ م .
- ١٣ - التكملة والذيل والصلة ، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني ، تح: ج ١ عبد العليم  
الطحاوي ، ١٩٧٠ م ، ج ٢ ابراهيم اسماعيل الأبياري ، القاهرة ١٩٧١ م ، ج ٢ محمد  
أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٧٣ ، ج ٤ عبد العليم الطحاوي ، القاهرة ١٩٧٤ م .
- ١٤ - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، محمد بن احمد الأنصاري القرطبي ،  
القاهرة ١٩٤٨ م .
- ١٥ - الخصائص في النحو والعربية ، ابو الفتح عثمان بن جني ، تح محمد علي النجار  
ط الثانية ، القاهرة ١٩٥٢-١٩٥٦ م .
- ١٦ - دراسات لغوية ، الدكتور حسين نصار ، بيروت ١٩٨١ م .
- ١٧ - دقائق التصريف ، القاسم بن محمد المؤدب تح: الدكتور أحمد ناجي القيسي  
و د . حاتم صالح الضامن ، المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧ م .
- ١٨ - ديوان جميل بثينة ، تح: الدكتور حسين نصار ، مكتبة مصر ، القاهرة .
- ١٩ - روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود  
الألوسي البغدادي ، دار الفكر ، بيروت ١٩٧٨ م .
- ٢٠ - شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، ابن الناظم ، بدر الدين بن مالك مط ،  
القدسي جاروجيوس ، بيروت ١٣١٢ هـ .
- ٢١ - شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، نور الدين الأشموني ، مط عيسى البابي  
الحلي ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٢ ، مصر / -
- ٢٢ - شرح التصريح على التوضيح خالد بن عبد الله الأزهري ، دار احياء الكتب  
العربية ، القاهرة / -
- ٢٣ - شرح الشافية ، الرضى الأستربادي ، تح محمد نور الحسن وغيره ، مطبعة حجازي القاهرة
- ٢٤ - شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش ، ط بالأوفسيت بيروت ١٩٧٨ م .
- ٢٥ - الصحابي في فقه اللغة ولسان العرب في كلامها ، أبو الحسين احمد بن فارس تح  
مصطفى الشونبي ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٤ م .

- ٢٦ - الصحاح، اسماعيل بن حماد الجوهري، تح احمد عبد الغفور عطار، مصر -
- ٢٧ - صيغ الجموع في العربية مع بعض المقارنات السامية، الدكتور باكرة رفيق حلمي، مطبعة الأديب، بغداد ١٩٧٢ م.
- ٢٨ - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني الأزدي، تح محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤، بيروت ١٩٧٢ م.
- ٢٩ - الفيصل في الوان الجموع، قياس ابو السعود، مط دار المعارف، مصر ١٩٧١ م.
- ٣٠ - القاموس المحيط، مجد الدين الفيروز آبادي، مؤسسة فن الطباعة، مصر ١٩١٣ م.
- ٣١ - القلب والأبدال، ابن السكيت، تح اوغست هنتر، ضمن مجموعة الكنز اللغوي، بيروت ١٩٣٦ م.
- ٣٢ - قواعد اللغة العربية

William Wright Agrammer of Arabic Language, third Edition  
Cambridge, 1967

- ٣٣ - كتاب سيويه، ابو بشر عمرو بن عثمان، ط الأولى، مط بولاق ١٣١٧ هـ.
- ٣٤ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم القرآن في وجوه التأويل، جاران الله محمود الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٤٧ م.
- ٣٥ - لسان العرب، ابن منظور، دار صادر - بيروت ١٩٦٨ م.
- ٣٦ - ليس في كلام العرب، ابن خالويه ترتيب وتعليق وتحقيق محمد ابو الفتوح، شريف، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥ م.
- ٣٧ - مجمل اللغة، ابو الحسين احمد بن فارس، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤ م.
- ٣٨ - المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح مصطفى السقا وحسين نصار، ط ١، مط البابي الحلبي، ج ٢ تح عبد الستار احمد فرج، القاهرة ١٩٥٨ م.
- ٣٩ - المخصص، ابن سيده، ابو الحسين علي بن اسماعيل الأندلسي، سلسلة ذخائر التراث، المكتبة التجارية، ط بالأوفسيت، بيروت / =

- ٤٠ - المزهري في علوم اللغة وانواعها ، جلال الدين السيوطي ، تح محمد احمد جاد المولى وغيره ، مط عيسى اللبابي الحلبي ، مصر / -
- ٤١ - معاني الأبنية العربية ، الدكتور فاضل السامرائي ، الكويت ١٩٨١ م :
- ٤٢ - معاني القرآن ، ابو زكريا الفراء ، تح: احمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، ط ٣ ، بيروت ١٩٨٣ م .
- ٤٣ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، ابن الجزري ، ابو الخير محمد ابن محمد ، مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ٤٤ - المنصف ، شرح تصريف المازني ، ابو الفتح عثمان بن جني ، تح ابراهيم مصطفى وعبد الله امين ، ط الأولى ، القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٤٥ - المنهج الصوتي للبنية العربية ، عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٠ م .
- ٤٦ - النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تح علي محمد الضباع ، مط مصطفى محمد ، مصر / -
- ٤٧ - النوادر ، ابو مسحل الأعرابي عبد الوهاب بن حريش ، تح الدكتور عزة حسن ، جمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦١ م .
- ٤٨ - النوادر في اللغة ، ابو زيد الأنصاري ، تح د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق بيروت ١٩٨١ م .
- ٤٩ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تح محمد بدر الدين النعساني دار المعارف بمصر ١٣٢٧ هـ ، ط مصورة ، دار المعرفة ، بيروت / -